مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

التعاون الدولي في مكافحة الفساد: (دراسة) دور دولة قطر وجمهورية سنغافورة

مهنا جابر مهنا النعيمي، محمد أوريا

جامعة لوسيل – قطر

استلام البحث: 24/03/2026	مراجعة البحث: 22/04/2026	قبول البحث:04/05/2026

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مساهمة قطر في التعاون الدولي لمكافحة الفساد، تحديدًا الفعالية النسبية لاستراتيجياتها مقارنة بالتجارب الدولية الأخرى، تحليل كيفية تطبيق قطر لمبادئ الحوكمة الرشيدة (كالشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون) في سياساتها المحلية والدولية، والتعرف على مقارنة النهج القطري بتجارب دولية بارزة مثل سنغافورة أو الدول الإسكندنافية، مع التركيز على مدى فعالية الاستراتيجيات في تحقيق أهداف مكافحة الفساد، وتحليل العلاقة بين العوائق التي تواجهها قطر في، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة ومدى تأثير هذه العوائق على نجاح استراتيجياتها على المستوى الدولي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن سنغافورة اعتمدت على استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد تركز على تعزيز التشريعات والقوانين الصارمة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وأظهرت الدراسة أن دولة سنغافورة تعمل على تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفساد من خلال المشاركة في منظمات دولية وتبادل المعلومات والخبرات، و تمتلك سنغافورة هيئات مستقلة وفعالة مثل هيئة مكافحة الفساد ومكتب التحقيق في ممارسات الفساد التي تساهم في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وأوصت الدراسة بتدريب الكوادر البشرية: يمكن لقطر أن تساهم في تقديم برامج تدريب وتطوير للكوادر العاملة في مجال مكافحة الفساد من داخلها وخارجها، ويجب أن تستفيد الدول الأخرى من تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد وتطبيق أفضل الممارسات التي تبنتها الحكومة السنغافورية، وتعزيز التعاون الإقليمي: يمكن لسنغافورة أن تشجع التعاون الإقليمي لتبادل الخبرات والتكنولوجيا في مجال مكافحة الفساد.

الكلمات المفتاحية: التعاون الدولي ، مكافحة الفساد ، قطر ، سنغافورة .

Abstract

The study aimed to identify Qatar's contribution to international cooperation in combating corruption, specifically the relative effectiveness of its strategies compared to other international experiences, analyze how Qatar applies the principles of good governance (such as transparency, accountability, and the rule of law) in its domestic and international policies, and compare the Qatari approach with prominent international experiences such as Singapore or Scandinavian countries, focusing on the effectiveness of strategies in achieving anti-corruption goals. It also analyzed the relationship between the obstacles facing Qatar in applying the principles of good governance and the extent to which these obstacles affect the success of its strategies at the international level. The study used the descriptive analytical approach and concluded that Singapore adopted a comprehensive anti-corruption strategy that focuses on strengthening strict legislation and laws, and enhancing transparency and accountability. The study showed that Singapore is working to enhance international cooperation in combating corruption by participating in international organizations and exchanging information and expertise. Singapore has independent and effective bodies such as the Anti-Corruption Commission and the Corrupt Practices Investigation Bureau, which contribute to promoting integrity and combating corruption. The study recommended training human resources: Qatar can contribute to providing training and development programs for personnel working in the field. Combating corruption from within and without. Other countries should benefit from Singapore's experience in combating corruption and implement the best practices adopted by the Singaporean government. Strengthening regional cooperation: Singapore can encourage regional cooperation to share expertise and technology in the field of combating corruption.

Keywords: International cooperation, anti-corruption, Qatar, Singapore.

CC BY

المقدمة:

يعاني المجتمع الدولي من ظاهرة مقلقة وخطيرة، وتتمثل في تنامي متزايد لظاهرة الفساد المتزايدة العابرة للأوطان والتي قد تم تطويرها بشكل رهيب واستفادت من المتغيرات الكبيرة والتطورات المتلاحقة التكنولوجية التي أفرزتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية العالمية؛ حيث عجزت الأجهزة الدولية و الوطنية المتطورة في متابعتها والحد من سلطانها، نتيجة لما أصبحت تشكله من المخاطر على كافة مناحي الحياة، وخاصة على الجانب الاقتصادي للدول، وحيث يبدوا أن الشعوب ليست بعيدة عن استشعار المخاطر الهائلة المحدقة التي تواجهها من وراء الانتشار الواسع للجرائم الفساد(حمد، 2020، ص12)، وهذا على اعتبار أن الجريمة صنو للحياة ظهرت بوجودها وتستمر بدوامها، وهي ثمر لظروف المجتمع ونبت من غرس معطياته وإفراز الذاتية أشخاصه، فالجريمة إذن وجدت بوجود بني أدم على الأرض، وفي ذلك يقول الله تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ)، وبما أن العالم اليوم يتسم بصور وأشكال جديدة من الإجرام وهي لم تكن مألوفة من قبل أو لم يكن قد استفحل خطرها بعد فهناك الإجرام العابر للحدود والقارات والأوطان أو المنظم أو الإجرام العالمي، والجرائم الإلكترونية والاقتصادية وأيضًا جرائم الفساد، فهو الأمر الذي يتطلب ذل المزيد من التعاون والتضامن الدولي من أجل مكافحته و أيضًا الوقاية منه، لذا جاءت الدراسة من أجل التعرف على دور التعاون الدولي في مكافحة الفساد ودور دولة قطر والتعرف على التجارب الدولية (الطاهر، 2020، ص8).

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور قطر في مكافحة الفساد على الصعيدين المحلي والدولي، ومقارنة تجربتها مع تجارب دولية ناجحة أخرى. سنقوم بتسليط الضوء على الاستراتيجيات التي اعتمدتها قطر لتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، مع التركيز على مدى فاعليتها مقارنة بالدول الأخرى. كما ستتناول الدراسة الدور الذي تلعبه قطر في دعم الجهود الدولية في هذا المجال، ومدى تأثير هذه الجهود على الساحة العالمية، وهنا نشير إلى دور مركز حكم القانون في مكافحة الفساد، ويفرض مركز حكم القانون إجراءات رقابية قوية تمنع إساءة استخدام السلطة، ويُلزم المسؤولين بالكشف عن ثرواتهم وتقديم تقارير مالية دورية، ويعمل على تعزيز التعاون بين المؤسسات الأمنية، المالية، والقضائية لكشف التلاعب المالي.

تبرز هذه الدراسة أهمية التعاون الدولي في مكافحة الفساد، وتستعرض كيف يمكن للدول الصغيرة مثل قطر أن تلعب دورًا مهمًا ومؤثرًا في تعزيز هذا التعاون، ليس فقط لحماية مصالحها الوطنية، بل أيضًا للمساهمة في تحقيق نظام دولي أكثر نزاهة وعدالة.

مشكلة الدراسة:

تُثير الدراسات الحديثة تساؤلاً جوهرياً حول ما إذا كان من المُستحسن تقييم جهود قطر في مكافحة الفساد من منظور محلي بحت، أم في إطار تعاون دولي أوسع، وأن الفصل الصارم بين المستويين قد يُؤدي إلى نتائج مُضللة. تُظهر

دراسة (الأنصاري، 2018)، أن قطر استقت معاييرها الوطنية من اتفاقيات الأمم المتحدة، ما يعني أن المحلي مرتبط جوهرياً بالدولي، وإن كان ذلك بطريقة غير مُعلنة. وفي المقابل، أظهرت دراسة (بكار، 2023)، أن مُعظم إصلاحات الحوكمة في الشركات القطرية المملوكة للقطاع الخاص طُبّقت لمعالجة ثغرات الرقابة الداخلية البحتة، مما يُشير إلى أولوية البعد الوطني. ويُمثل هذا التباين الواضح جوهر مُشكلة دراستنا.

وتتفاقم المفارقة عند مقارنة التجربة القطرية بالنموذج السنغافوري، الذي يُوصف في مختلف الأدبيات بأنه "معولم" بفضل اقتصاده المفتوح (بوشرما وبوسعيد، 2021، ص 37)، وفي الوقت نفسه، "متجذر محليًا" لاعتماده على نظام رادع تشريعي قوي (برياتي وكروشا، 2024، ص 55).

وباستقراء هذه النتائج معًا، يبدو أن نجاح أي دولة في الحد من الفساد يتطلب توازنًا دقيقًا بين الإصلاحات المحلية الصارمة وعلاقات التعاون العابرة للحدود. ومع ذلك، لا يزال التوازن بين هذين البعدين غير واضح في قطر، فالأدلة متناثرة، دون إجماع واضح على متى تُعطى الأولوية لأداة محلية ومتى تُستدعى أداة دولية. وبناءً على ذلك، يُصاغ سؤال البحث على النحو التالي:

ما دور مساهمة قطر في التعاون الدولي لمكافحة الفساد، تحديدًا الفعالية النسبية لاستراتيجياتها مقارنة بالتجارب الدولية الأخرى؟

في ضوء الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة الأسئلة الفرعية كالتالي:

1- كيف تُجسد قطر مبادئ الحوكمة الرشيدة في استراتيجياتها لمكافحة الفساد على الصعيدين المحلي والدولي؟

2- إلى أي مدى تحقق استراتيجيات قطر في مكافحة الفساد فعالية مقارنةً بالتجارب الدولية الناجحة التي تعتمد على مبادئ الحوكمة الرشيدة.

3- كيف تؤثر التحديات المؤسسية والثقافية على تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في استراتيجيات قطر لمكافحة الفساد، وما مدى انعكاس ذلك على فعاليتها الدولية؟

<u>أهداف الدراسة:</u>

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

1. دراسة مساهمة قطر في التعاون الدولي لمكافحة الفساد، تحديدًا الفعالية النسبية لاستراتيجياتها مقارنة بالتجارب الدولية الأخرى.
2. تحليل كيفية تطبيق قطر لمبادئ الحوكمة الرشيدة (كالشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون) في سياساتها المحلية والدولية.

3. التعرف على مقارنة النهج القطري بتجارب دولية بارزة مثل سنغافورة أو الدول الإسكندنافية، مع التركيز على مدى فعالية الاستراتيجيات في تحقيق أهداف مكافحة الفساد.
4. تحليل العلاقة بين العوائق التي تواجهها قطر في تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة ومدى تأثير هذه العوائق على نجاح استراتيجياتها على المستوى الدولي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1. تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف الأهمية العملية والعلمية للتعاون الدولي في مكافحة الفساد، مع التركيز على دور قطر في هذا السياق ومقارنته بالتجارب الدولية الأخرى.
2. سيتم التركيز على دراسة السياسات والإجراءات التي اتخذتها قطر في مكافحة الفساد، بما في ذلك التشريعات والمبادرات التي نفذتها. كما سيتم استعراض التحديات التي واجهت هذه الجهود والتحديات التي تواجه التعاون الدولي في هذا الصدد.
3. من خلال المقارنة بالتجارب الدولية، سيتم تقييم أداء قطر في مكافحة الفساد ومدى تبادل المعرفة والخبرات مع الدول الأخرى. سيسلط البحث الضوء على دور البحث العلمي والتنسيق بين الجهات المعنية لتعزيز الجهود الدولية في مكافحة الفساد، من خلال هذه الدراسة، يمكن أن تظهر الأهمية العملية والعلمية للتعاون الدولي في مكافحة الفساد وكيفية تعزيز الشراكات الدولية في هذا السياق لبناء مجتمعات نزيهة ومنصفة.

النظرية:

لربط الأسئلة الفرعية بنظرية علمية فرضيات منبثقة منها، نظرية الحوكمة الرشيدة (Good Governance Theory) كإطار تحليلي. تؤكد نظرية الحوكمة الرشيدة على أهمية الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون كعوامل أساسية في مكافحة الفساد وتعزيز الثقة بين الحكومات والمجتمع الدولي. النظرية تقدم الإطار المفاهيمي لتقييم استراتيجيات مكافحة الفساد بناءً على معايير الحوكمة الرشيدة. من خلال الفرضيات والأسئلة، يمكن قياس مدى تطابق السياسات القطرية مع هذا الإطار، ومقارنتها بالتجارب الدولية، مع تسليط الضوء على التحديات.

وسيستعمل البحث المبادئ التالية التي ترتكز اليها نظرية الحوكمة الرشيدة (Pierre & Peters, 2020):

- **التعددية الفاعلة:** يناقش الكتاب التعددية الفعّالة في سياق هياكل الحكم التي تشمل جهات فاعلة مجتمعية متعددة. ويسلط الضوء على دور جماعات المصالح المختلفة وكيف أن الحكم يشمل بشكل متزايد شبكات تلعب فيها جهات فاعلة غير حكومية أدواراً مهمة. ويؤكد هذا المبدأ على التنسيق بين المصالح المتنوعة، مما يضمن أن الحكم يشمل وجهات نظر مختلفة (Pierre & Peters, 2020, p51):

– **التنسيق الدولي:** يتناول الكتاب الحاجة إلى التنسيق على المستوى الدولي، وخاصة في معالجة القضايا العالمية مثل الحوكمة الاقتصادية والتعاون عبر الوطني. ويستكشف الكتاب كيف يجب أن تتكيف نماذج الحوكمة لإدارة الترابط والمسؤوليات المشتركة بين الدول القومية (Pierre & Peters, 2020, p77):

فرضيات الدراسة المرتبطة بمبادئ النظرية:

1- **الفرضية الأولى المرتبطة بمبدأ التعددية الفاعلة:** تعتمد قطر على التعددية الفاعلة في استراتيجياتها لمكافحة الفساد، من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الشفافية الدولية. هذا التعاون يعزز قدرتها على تطبيق المبادئ المتعلقة بالشفافية والمساءلة.
2- **الفرضية الثانية المرتبطة بمبدأ التنسيق الدولي:** تحقق استراتيجيات قطر في مكافحة الفساد فعالية مشابهة أو أعلى من التجارب الدولية الناجحة من خلال التنسيق الدولي مع الشركاء الدوليين والإقليميين، مما يعزز استدامة الجهود المشتركة في مكافحة الفساد.
3- **الفرضية الثالثة المرتبطة بمبدأ التكيف المحلي مع المعايير الدولية:** تواجه قطر تحديات في التكيف المحلي مع المعايير الدولية بسبب القيود الثقافية والمؤسسية، مما قد يؤثر على قدرتها في تطبيق السياسات الدولية بفعالية تامة، وبالتالي يحد من فعاليتها في التعاون الدولي لمكافحة الفساد.

منهجية الدراسة والأدوات:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتيح فهم واقع الجهود الدولية لمكافحة الفساد وتحليلها في ضوء مبادئ الحوكمة الرشيدة. كما تستخدم الدراسة المنهج المقارن لرصد أوجه التشابه والاختلاف بين استراتيجية دولة قطر وتجربة سنغافورة، وذلك بهدف استخلاص الدروس المستفادة. تم الاعتماد على البيانات الثانوية من مصادر رسمية وتقارير دولية، إلى جانب تحليل مضمون السياسات والنصوص القانونية، مع توظيف مؤشرات الحوكمة لرصد فعالية الاستراتيجيات محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

1. دراسة حمد، 2020، بعنوان التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد: دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة.

هدفت الدراسة إلى محاولة ترسيخ الأسس السليمة لمنظومة التعاون الدولي في مجال محاربة الفساد، والتعريف الجهود الدولية المبذولة في إطار تعزيز التعاون على صعيد محاربة آفة الفساد، واستخدمت الدراسة المنهج التأصيلي، وكذلك المنهج التحليلي، وأخيراً المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة الفساد ظاهرة متأصلة في كافة المجتمعات والدول سواء كانت نامية أو متقدمة، وتعد أنها جريمة متجددة ومتطورة ولا تقل أهمية وخطورة عن الجرائم الأخرى، كالجرائم التي تقع على الأشخاص أو تلك التي تقع على الأموال، لأنها تؤثر في الأمن القومي، والمصالح الدولية.

CC BY

2. دراسة حبحب، 2021، بعنوان آليات التعاون الدولي لمواجهة جرائم الفساد في ظل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 دراسة تحليلية حول أسباب جرائم الفساد في لبنان وكيفية استعادة الموجودات الناتجة عنها.

هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات التعاون الدولي لمواجهة جرائم الفساد في ظل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن عملية مكافحة الفساد بالدرجة الأولى برغبة سياسية تنعكس بشكل مباشر على العمل القضائي الذي يقع على عاتقه عبء محاكمة الفاسدين لإصدار أحكام جزائية، يمكن الاستناد إليها بمرحلة لاحقة لمطالبة الدول الأخرى باسترداد الأموال التي نتجت عن جرائم فساد، إلا أن هذه الرغبة ما زالت غير متوافرة في لبنان.

3. دراسة الانصاري، 2018، بعنوان التجربة الوطنية في محاربة الفساد دراسة تحليلية ليهود دولة قطر في مكافحة الفساد وفقا للمعايير الدولية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التجربة الوطنية في محاربة الفساد : دراسة تحليلية ليهود دولة قطر في مكافحة الفساد وفقًا للمعايير الدولية، وتوصلت الدراسة إلى أن التجربة القطرية في مجابهة جريمة الفساد بمختلف صورها ، وتوضح مدى تناغم هذه الجهود القانونية مع المعايير الدولية بشتى أنواعها ابتداء من الأسس الدولية والوثائق المرجعية، التي اعترفت بحجم المشكلة، كما ورد في إعلان فيينا ، والاتفاقيات التي قامت بوضع أسس ومعايير المحاربة الفساد؛ مثل: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة جرائم الفساد 2000.

4. دراسة هوام، حيدرة. (2022)، بعنوان آليات التعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم الفساد.

هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات التعاون الدولي الحالية في مجال مكافحة الفساد، وتوصلت الدراسة إلى أن إلزامية أحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعاون الدولي مثل تسليم المجرمين الذي تعتبر شروطه عائقا أمام ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد كونها تعطي اعتبارا واسعا للمصالح الوطنية إلا أنه تجدر الإشارة أن التجربة الأوربية ألغت شرط التسليم المزدوج في نظام تسليم المجرمين في جريمة منها جريمة الفساد والمتاجرة بالمخدرات، و عدم وجود منظمة دولية مختصة في مكافحة الفساد، إلا أن الاتحاد الإفريقي أنشأ المجلس الاستشاري حول الفساد، الدول ذات الملاذ المصرفية تشكل منفذا للعائدات الإجرامية، وأيضًا السيادة أهم عائق للتعاون الدولي خاصة بالنسبة للدول ذات القوة الاقتصادية.

دراسة بوترعة. (2021). بعنوان آليات التعاون الدولي على ضوء أحكام الفصل الرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دراسة تحليلية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أطر ووسائل التعاون الدولي التي جاءت بها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في الفصل الرابع، وتوصلت الدراسة إلى أن يمكن أن يسهم التعاون الدولي في تبادل المعلومات والخبرات بين الدول في مجال مكافحة الفساد، مما يساعد على رصد الجرائم المالية وتبادل الأدلة، وأظهرت الدراسة أن التعاون الدولي يمكن أن يساهم في تحسين أداء الحكومات وزيادة فعالية الإجراءات القانونية والإدارية المتخذة لمكافحة الفساد، وأوصت الدراسة بضرورة رصد التطورات الجديدة والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحديثة العهد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، حيث ظهرت أبعاد جديدة الجريمة الفساد ، مما يستدعي معه القول أنه يجب توسيع وتكثيف أطر وآليات التعاون الدولي لقمع الإجرام الاقتصادي المعاصر.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** سوف يتم إجراء هذه الدراسة للتعرف على السياسات والإصلاحات التي اتخذتها دولة قطر لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد على المستوى المحلي، و**تقييم** مساهمة قطر في المبادرات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتحليل مشاركتها في الجهود الإقليمية والدولية، ومقارنة فعالية التجربة القطرية في مكافحة الفساد مع تجارب دولية أخرى ناجحة، وذلك لتحديد العوامل المشتركة والفروقات التي ساعدت على تحقيق النتائج المرجوة، ودراسة مدى تأثير التعاون الدولي في دعم جهود قطر في مكافحة الفساد، وتحليل التحديات والفرص التي واجهتها قطر في هذا المجال.
- **الحدود المكانية:** سوف يتم إجراء الدراسة في قطر.
- **الحدود الزمانية:** 2003– 2024.

الفصل الأول: الحوكمة الرشيدة واستراتيجيات مكافحة الفساد في قطر

سوف يتم تناول الإطار النظري للدراسة، وينقسم إلى مبحثين المبحث الأول المبادئ الأساسية لنظرية الحوكمة الرشيدة، والمبحث الثاني التعددية الفاعلة ودور قطر في التعاون الدولي.

المبحث الأول: المبادئ الأساسية لنظرية الحوكمة الرشيدة

تمهيد:

تعد الحوكمة الرشيدة نظام أساسي لضمان شفافية وعدالة إدارة الشركات وتوجيهها نحو اتخاذ القرارات الصائبة. تكمن أهمية الحوكمة الرشيدة في تعزيز الثقة بين مختلف أطراف الشركة وتعزيز النزاهة والمساءلة، وتحديد المسؤوليات والحقوق لمختلف أطراف الشركة، وتوضيح القواعد والإجراءات الضرورية لاتخاذ القرارات الرشيدة، ودعم العدالة

والشفافية داخل بيئة العمل، وتعزيز الثقة والمصداقية بين الجميع، وتوجيه إدارات الشركات نحو تطبيق أفضل الممارسات في صنع القرارات وتنفيذها.

أولاً: مفهوم الحوكمة الرشيدة:

تعرف الحوكمة "أنها عملية تشارك فيها الجهات الرئيسية في المجتمع، سواء كانت حكومية أو شركات أو منظمات مجتمع مدني للعمل معا في تحسين ظروف المجتمع أو تحقيق تطوير يجعله أفضل"(تهامي، 2024، ص11).

يمكن تعريف الحوكمة الرشيدة "بأنها الإدارة الرشيدة القائمة على الشفافية والنزاهة والمشاركة والإنصاف ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة والمساءلة والمحاسبة دون تمييز وسيادة القانون وتطبيقه على الجميع سواسية، مع توفير رقابة فاعلة داخلية وخارجية، ويمكن تطبيق الحوكمة الرشيدة في القطاع العام والقطاع الخاص وعلى أي مستوى سواء كان محلي أو دولي أو إقليمي، وفي أي مجال سواء كان مجال تقديم السلع أو مجال تقديم الخدمات"(الخطاب، 2020، ص13).

كما عرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة "بأنها ممارسة السلطة الإدارية والسياسية والاقتصادية الإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق مصالحها"(جاد الله، 2013، ص12).

ثانيًا: أهمية الحوكمة الرشيدة:

تمثل الحوكمة جوهرية في تنظيم وإدارة المؤسسات والمجتمعات بطريقة شفافة وفعالة، وتتمثل بعض النقاط التي توضح أهمية الحوكمة (تهامي، 2024، ص12):

–مكافحة الانحرافات: تعتبر مكافحة الفساد وضمان عدم استمراره تهديدًا للمصالح العامة والخاصة. تحقيق العدالة ومحاسبة المتورطين في الفساد يعزز النزاهة والثقة في المؤسسات.

–القضاء على الفساد الداخلي: من شأن القضاء على الفساد داخل المؤسسات ومنع عودته تعزيز النزاهة والشفافية، وتعزيز الثقة والاحترام في البيئة العامة والخاصة.

ثالثًا: أهداف الحوكمة الرشيدة:

يوجد العديد من الأهداف للحوكمة وهي كالآتي (مصطفى، 2021، ص13):

1. ضمان الامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بتطبيق الحوكمة، مما يعكس الالتزام بالشفافية والالتزام بأعلى معايير الأداء القانوني. الحوكمة تشير عمومًا إلى الإطار والعمليات التي تدير بها المؤسسات أنفسها، وتشمل العديد من الأبعاد والأهداف المختلفة.
2. تتعهد سياسات سلامة البيانات والمعلومات بحماية الموظفين وأصحاب المصالح بالإضافة إلى ضمان حماية المراقبين، وتركز هذه السياسات بشكل رئيسي على تعزيز أمان البيانات والمعلومات التي يتعاملون معها، وتوفير بيئة عمل آمنة ومأمونة.

3. تعمل على تعزيز ثقافة قيم السلوك المهني والأخلاقي في المؤسسة، والاعتماد على قواعد النزاهة وبناء الثقة، ويهدف ذلك لضمان استمرارية العمل على المدى البعيد، حيث تعتبر الثقة والنزاهة أساسيتين في بناء وتعزيز العلاقات الداخلية والخارجية.

رابعًا: خصائص الحوكمة الرشيدة:

الحوكمة الرشيدة ليست مجرد إطار نظري، بل هي مجموعة من المبادئ والآليات التي تضمن إدارة فعالة وعادلة للموارد والمجتمع وفقًا للمعايير الدولية، تتميز الحوكمة الرشيدة بعدة خصائص رئيسية (أبو زيد، 2016، ص13):

- المشاركة الشعبية الفاعلة: ضمان أن يكون لكل فرد في المجتمع، رجالًا ونساءً، صوت مسموع في اتخاذ القرارات، وتعزيز الديمقراطية وإشراك المجتمع المدني في صناعة السياسات العامة.
- حكم القانون: تطبيق القوانين بعدالة ودون تمييز بين المواطنين، وبناء دولة مؤسسات قوية تضمن الحقوق وتحميها للجميع.
- الشفافية: ضمان تدفق وتبادل المعلومات بحرية بين الحكومة والمواطنين، وإتاحة المعاملات والحسابات الحكومية بشكل واضح للعامة لمنع الفساد.

خامسًا: أبعاد الحوكمة الرشيدة ومحدداتها:

الحوكمة الرشيدة ليست مجرد مفهوم إداري، بل هي منظومة متكاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وفقًا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، هناك ثلاثة أبعاد رئيسية للحوكمة الرشيدة، وهي (عبد الرحمن، 2019، ص9):

1. البعد الاقتصادي: يهدف إلى ضمان فعالية القطاع الخاص ضمن إطار قانوني يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بطريقة عادلة ومستدامة، يركز على صنع القرار الاقتصادي الذي يؤثر على الاقتصاد المحلي والدولي، ويعزز العدالة الاقتصادية، ويحد من الفقر ويحسن نوعية الحياة.

2. البعد السياسي: يهدف إلى خلق منظومة سياسية قائمة على الشرعية والتمثيل لضمان التفاعل الإيجابي بين الحاكم والمحكوم، ويعزز المشاركة السياسية العادلة ويضمن حقوق المواطنة، ويساهم في صياغة التشريعات والقوانين السياسية بطريقة ديمقراطية، ويشجع المواطنين على المشاركة في صنع القرار، سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

3. البعد الإداري: يهدف إلى تحسين كفاءة الإدارة العامة وضمان استمراريتها بفعالية عالية، ويعزز القدرة المؤسسية للدولة على تقديم الخدمات العامة، ويضمن التزام الجهاز الإداري بمعايير الجودة والشفافية، ويساعد في تنفيذ السياسات العامة بفعالية وتحقيق التنمية المستدامة.

سادسًا: مبادئ الحوكمة الرشيدة:

يوجد العديد من المبادئ للحوكمة الرشيدة وهي كالآتي:

1. "سيادة القانون": هو مبدأ من مبادئ الحكم حيث يكون جميع الأفراد والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة نفسها، مسؤولين أمام القانون. ويتم تطبيقه بالتساوي، ويتم الحكم عليه بشكل مستقل، بما يتفق مع معايير حقوق الإنسان الدولية، ويتطلب اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الالتزام بمبادئ سيادة القانون: المساواة أمام القانون، والمساءلة بموجب القانون، والعدالة في إنفاذ القانون، وفصل السلطات المشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، والشفافية الإجرائية والقانونية.
2. "الشفافية": هي تقديم كافة المعلومات بدقة ووضوح وبشكل محدث فيما يتعلق بالأنظمة التشريعية والتعليمات الاستراتيجية والهيكل التنظيمي والأنظمة والإجراءات الداخلية والعمليات الإدارية والمالية والقرارات المتعلقة بخدماتها العامة، وتتضمن بيان حقوق وواجبات المواطنين المتعلقة بتعاملاتهم، ونشر المعلومات وتعميمها بشكل دوري واضح وشامل مع الحفاظ على سرية البيانات التي تتطلب ذلك (Biswas et al, 2019, p13).
3. الكفاءة: هي القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق استخدام الحد الأدنى من الموارد المتاحة بواسطة القيام باختيار البدائل التنظيمية وبإجراء الدراسات التي تؤدي إلى تحقيق أعلى المنافع وأيضًا ضمان الموازنة بين طبيعة العمل من جهة، والموارد والاستراتيجيات المطلوبة من أجل تنفيذها من جهة أخرى، وأيضًا العمل على تحديد المعايير اللازمة لضمان كفاءة الإجراءات والعمليات وأيضًا مشاريع الإنفاق وكذلك وضع المعايير من أجل زيادة كفاءة عمل الموظفين ضمن كافة المستويات (Nag, 2018, p12).
4. الاستدامة: هي القدرة على التكيف مع التغيرات في كل الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وهذا عن طريق محاولة الوصول نحو توازن بين المصالح قصيرة وطويلة ومتوسطة الأجل، والأهداف المختلفة، بهدف ضمان استدامة الموارد البشرية والمالية، وتحقيق التنمية الاجتماعية، وأيضًا المحافظة على البيئة.

سابعًا: أساليب الحوكمة الرشيدة:

أسلوب الحوكمة الرشيدة يعتبر أحد العوامل الرئيسية في تعزيز كفاءة الأداء الاقتصادي. يقوم هذا الأسلوب على تنظيم العلاقات والتفاعلات بين العديد من الأطراف المهمة داخل الشركة، مثل الإدارة التنفيذية، مجلس الإدارة، المساهمون، وأصحاب المصلحة الآخرين، يتضمن أسلوب حوكمة الشركات تحديد الهيكل الذي يحدد فيه أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف، بالإضافة إلى مراقبة الأداء والتقييم المستمر. هذا النهج يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الشركة، مما يساعد على بناء ثقة جميع أطرافها وتعزيز أدائها الاقتصادي، وبشكل عام يمكن اعتبار الحوكمة الرشيدة

CC BY

كأساس لضمان استدامة الشركات ونجاحها على المدى الطويل، من خلال توجيهها نحو تحقيق الأهداف المحددة بشكل فعال ومستدام، مع الالتزام بالمعايير الأخلاقية والقانونية (العنزي، 2021، ص13).

يتضح من النص أن أسلوب حوكمة الشركات يلعب دورًا حيويًا في تحفيز مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة على تحقيق الأهداف التي تتوافق مع مصالحها ومع المساهمين فيها. يجب أن توفر أنظمة الحوافز الملائمة داخل الشركة لضمان تحفيز الفرق القيادية على العمل بكفاءة وفاعلية، إلى جانب ذلك، يسهم أسلوب حوكمة الشركات في تيسير عمليات المتابعة الفعالة التي تشجع الشركات على استخدام مواردها بشكل أكثر كفاءة. (محمد، 2024، ص17).

المبحث الثاني: التعددية الفاعلة ودور قطر في التعاون الدولي

أولاً: مفهوم التعددية:

وتعرف الموسوعة السياسية التعددية بأنها "مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه يتكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح مشروعة ومتفرقة، ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن التعدد والاختلاف يحول دون تمركز الحكم، ويساعد على تحقيق المشاركة السياسية وتوزيع المنافع"(ربيع، 2017، ص12س).

التعددية الفاعلة تعني "إشراك جميع الأطراف المعنية في عملية صنع القرار وإدارة الشؤون العامة بطريقة تعزز التعاون، الشفافية، والكفاءة. في الحوكمة الرشيدة، تقوم التعددية الفاعلة على مبدأ أن الحكم الجيد لا يمكن تحقيقه من قبل جهة واحدة فقط، بل يتطلب تنسيقًا وتعاونًا بين مختلف الفاعلين" (Pierre & Peters, 2020, p55).

ثانيًا: فواعل التعددية الفاعلة:

تتمثل الفواعل الأساسية للتعددية والتي تشمل ثلاثة أطراف رئيسية تلعب دورًا محوريًا في تحقيق الحوكمة الفعالة والمستدامة، سوف يتم توضيحها بطريقة سلسة ومفهومة (بابوري، بوريش، 2018، ص11):

1- الدولة ومؤسساتها: الدولة (بمؤسساتها المركزية واللامركزية) هي الفاعل الأساسي في الحوكمة، ومسؤولة عن وضع السياسات العامة، وتشريع القوانين، وتحديد آليات التنفيذ، وتضمن المشاركة الشعبية، حقوق الإنسان، حرية الإعلام، حماية المرأة، عدالة توزيع الموارد، والإدارات المحلية تلعب دورًا رئيسيًا في إشراك المواطنين في التنمية وصنع القرار.

2- المجتمع المدني: يشمل المنظمات غير الحكومية، النقابات، الجمعيات، الأحزاب غير الممثلة في السلطة وغيرها، ويعمل على تعزيز الديمقراطية، مراقبة أداء الحكومة، وتمثيل مصالح الفئات المهمشة، ويلعب دورًا في تأطير الرأي العام وحماية الحقوق الاجتماعية مثل محاربة الفقر، الدفاع عن العمال، دعم الحريات.

3- القطاع الخاص: أصبح شريكًا رئيسيًا في تطبيق الحوكمة الرشيدة بفضل دوره الاقتصادي والاجتماعي، ويمكنه تقديم الخبرة، المال، والمعرفة لدعم مشاريع التنمية بالشراكة مع الحكومة والمجتمع المدني، ويتحمل مسؤوليات اجتماعية، مثل دعم الابتكار، تعزيز فرص العمل، الاستثمار في البنية التحتية.

ثالثًا: دور التعددية الفاعلة في تعزيز الحوكمة الرشيدة:

تعتبر التعددية الفاعلة ركيزة أساسية للحوكمة الرشيدة؛ حيث تضمن إشراك مختلف الأطراف المعنية في عملية صنع القرار، مما يؤدي إلى إدارة أكثر شفافية، عدالة، وكفاءة، ويمكن أن تسهم التعددية في تعزيز الحوكمة الرشيدة عن طريق (Ifeanyi et al, 2021, p12):

1. تحقيق الشفافية والمساءلة: خلال توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، يصبح من السهل تحديد المسؤوليات والمحاسبة على أي تقصير، مثل الإعلام المستقل كطرف رقابي يفضح الفساد ويسلط الضوء على أداء الحكومة.
2. ضمان تمثيل جميع الفئات في اتخاذ القرار: عندما تشارك جميع الفئات (الشباب، النساء، أصحاب الأعمال، العمال، المجتمع المدني) في صناعة القرار، تصبح السياسات أكثر شرعية وقبولًا من المجتمع، وإشراك ممثلين عن الفئات المهمشة في المجالس البلدية أو لجان صنع السياسات.

رابعا: دور قطر في مجال التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد:

نجحت دولة قطر في تحقيق مراكز متقدمة عالميًا وعربيًا في معايير الشفافية ومكافحة الفساد؛ حيث احتلت المرتبة 30 عالميًا و2 عربيًا وفق تقارير منظمة الشفافية الدولية، وتتمثل جهود دولة قطر في مجال التعاون الدولي في مكافحة الفساد وهي كالآتي:

الأدوات القانونية والتشريعية الوطنية:

تبنّت قطر إطارًا قانونيًا وتشريعيًا متكاملاً لمكافحة الفساد، يهدف إلى حماية المال العام، تعزيز الشفافية، وضمان المساءلة. إليك أبرز الأدوات القانونية التي تعتمدها الدولة في هذا المجال (العبيدلي، 2010، ص12):

- قانون ديوان المحاسبة رقم (4) لسنة 1995: يضمن الرقابة على الإنفاق الحكومي.
- قانون النيابة العامة رقم (10) لسنة 2002: يحدد صلاحيات التحقيق في قضايا الفساد.
- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (4) لسنة 2010.
- تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- قانون العقوبات رقم (11) لسنة 2004(الأنصاري، 2018، ص14):

- يجرّم الفساد بكل أشكاله، استنادًا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- يتناول جرائم الاختلاس والإضرار بالمال العام (المواد 148-158).

- قوانين وتشريعات وطنية داعمة:

- قانون الشركات: يضع إطارًا واضحًا للرقابة على مجالس إدارات الشركات، لمنع التلاعب المالي.
- هيئة قطر للأسواق المالية + مصرف قطر المركزي + وزارة الاقتصاد والتجارة: تتولى مسؤولية تعزيز الشفافية وضمان حوكمة الشركات لمنع الفساد المالي والإداري.
- القوانين تُلزم الشركات بتشكيل لجان رقابية مستقلة لمراجعة قرارات الإدارة التنفيذية، مما يضمن الإدارة الرشيدة والعدالة في القرارات.

هيئة الرقابة الإدارية والشفافية:

تُعد هيئة الرقابة الإدارية والشفافية من الركائز الأساسية في منظومة مكافحة الفساد في قطر، حيث تم إنشاؤها في نوفمبر 2011، وأعيد تنظيمها في 2015 لتعزيز فعاليتها (الحسين، 2024، ص13):

أهداف الهيئة الرئيسية:

- تعزيز النزاهة والشفافية: في الوظيفة العامة، مما يساهم في تحقيق أعلى المعايير الدولية في هذا المجال.
- مكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله، من خلال إعداد استراتيجية وطنية تُعزز من قيم النزاهة في مختلف القطاعات.
- التنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية ومتابعة تنفيذها بشكل فعّال.

إنجازات ومهام الهيئة:

- تطوير التشريعات: ساهمت الهيئة في تحديث وتطوير القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد لضمان الشفافية في المعاملات الحكومية.
- التعاون الدولي: تعمل الهيئة بشكل مستمر مع المنظمات الدولية مثل منظمة الشفافية الدولية لتعزيز مكانة قطر عالميًا في مكافحة الفساد.
- تحسين الأداء الحكومي: من خلال الرقابة على الأجهزة الحكومية وتقديم توصيات لتحسين العمليات والإجراءات.

إعلان فيينا:

إعلان فيينا الصادر عام 2000 كان نقطة تحول في الجهود الدولية لمكافحة الفساد، حيث أكد على ضرورة اتخاذ تدابير صارمة لمواجهة هذه الظاهرة عالميًا، أهم ما جاء في الإعلان(الأنصاري، 2018، ص15):

1. اعتبار الفساد مشكلة القرن الـ 21، لما له من تأثير سلبي على التنمية والاستقرار العالمي.
2. الحاجة إلى وضع صك قانوني دولي فعّال لضمان محاسبة الفاسدين وتعزيز التعاون بين الدول في هذا المجال.

أهمية الإعلان:

كان الأساس لوضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) في 2003، والتي أصبحت الإطار القانوني الرئيسي لمكافحة الفساد عالميًا.

- عزز التعاون الدولي لمكافحة الرشوة، غسل الأموال، واستغلال النفوذ.
- دفع الدول لتبني تشريعات محلية قوية لضمان النزاهة والشفافية في المؤسسات.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC):

تعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صدرت في ديسمبر 2003 أول صك مكافحة الفساد دوليًا ملزمًا قانونًا، وتتضمن الاتفاقية 71 مادة مقسمة إلى ثمانية فصول، تهدف إلى منع الفساد، تجريم بعض التصرفات، وتعزيز تطبيق القانون والتعاون القضائي الدولي، بالإضافة إلى توفير آليات قانونية فعّالة لاسترداد الموجودات وتقديم المساعدة التقنية، فقد تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) عدة فصول مهمة لتعزيز التعاون الدولي (مداحي، 2019، ص14).

فتتحدث الفصول الأخيرة عن الأحكام الختامية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. يركز الفصل الثامن من الاتفاقية على تنفيذ الاتفاقية من قبل الدول الأطراف، ويحث كل دولة على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ التزاماتها بما لا يتعارض مع نظامها الداخلي، كما يتضمن الفصل تسوية المنازعات والإجراءات المتعلقة بالتصديق والتوقيع والإقرار والقبول والانضمام، تعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) الإطار القانوني الدولي الأهم في محاربة الفساد، وتقوم على أربع دعائم رئيسية تميزها عن غيرها من الاتفاقيات (الدوسري، 2021، ص15):

1. الوقاية: تعتمد الاتفاقية على مبدأ أن الوقاية أفضل من العلاج، لذا تشجع الدول على:
2. التجريم وإنفاذ القانون: تفرض الاتفاقية على الدول تجريم الفساد بجميع أشكاله، مثل:
3. التعاون الدولي: تدعو الاتفاقية الدول إلى التعاون في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالفساد.
4. استرداد الموجودات: تُلزم الدول بإعادة الأموال المنهوبة إلى الدول التي سُرقت منها.

خامسًا: مركز حكم القانون ومكافحة الفساد:

يعد إنشاء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في قطر، الذي تم إنشاؤه خلال ترؤس قطر مؤتمر الدول الأطراف الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2009. تم اقتراح إنشاء هذا المركز للمساهمة في نشر الوعي والمعرفة حول منع الفساد ومكافحته، وتقديم الدعم للأطراف المعنية، بما في ذلك دول العالم العربي (Kukutschka, 2018, p12).

وفي إطار تنفيذ هذه المبادرة، تم إنشاء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بموجب القرار الأميري رقم 94 لسنة 2013، كمؤسسة خاصة ذات نفع عام تعمل على تعزيز علوية القانون والحكم الرشيد ومكافحة الفساد بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية ذات الاهتمام المشترك في هذا المجال، و يواصل مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في قطر تعزيز دوره كمنصة أكاديمية وتدريبية عالمية لمكافحة الفساد، من خلال عدة مبادرات نوعية، مثل برنامج الماجستير في مكافحة الفساد وحكم القانون تم إطلاقه في أكتوبر 2016 بالشراكة مع جامعة ساسكس البريطانية، ويُدرّس على مدار

CC BY

عامين أكاديميين في مقر المركز في قطر، و تم تصميمه من قِبَل نخبة من كبار الأكاديميين بجامعة ساسكس وفق أعلى المعايير الأكاديمية.(مركز حكم القانون ومكافحة الفساد – الدوحة، 2018).

الفصل الثاني: فعالية استراتيجيات قطر مقارنةً بالتجارب الدولية الناجحة

المبحث الأول: استراتيجيات مكافحة الفساد في قطر:

1. قانون العقوبات: تعتبر قوانين العقوبات والتشريعات الأخرى ضرورية لحماية النسيج الاجتماعي ومكافحة الفساد، وتحديدًا، قانون العقوبات في قطر يعتبر أداة أساسية في مكافحة الفساد من خلال تجريم الأفعال غير المشروعة التي تسهم في هذه الظاهرة. بالإضافة إلى ذلك، تطرق قانون الشركات إلى مفاهيم تعزز الشفافية وتعمل على تعزيز مكافحة الفساد، مثل فكرة الرقابة على أعمال مجالس إدارات الشركات، أيضًا (الأنصاري، 2018، ص12).

- قوانين أخرى داعمة لمكافحة الفساد:

– قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي يمنع استخدام الأموال غير المشروعة.

– قانون الشفافية والإفصاح المالي، الذي يفرض الإفصاح عن الذمة المالية للمسؤولين الحكوميين.

2. إنشاء هيئات مكافحة الفساد: قطر أنشأت هيئات متخصصة في مكافحة الفساد مثل هيئة الرقابة الإدارية والشفافية ومركز حكم القانون ومكافحة الفساد، التي تعمل على رصد ومكافحة الفساد في مختلف القطاعات (العبيدلي، 2010، ص15).

- هيئة الرقابة الإدارية والشفافية:

– تهدف إلى تعزيز النزاهة والشفافية في المؤسسات الحكومية والخاصة.

- مركز حكم القانون ومكافحة الفساد:

– يعمل على تطوير المعرفة القانونية والتشريعية لمكافحة الفساد.

أهمية هذه الهيئات (الحسين، 2024، ص12):

– تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاعين العام والخاص.

3. تعزيز الشفافية والحوكمة:

– تعمل قطر على تعزيز الشفافية في القطاعين العام والخاص من خلال تطوير القوانين والإجراءات التي تضمن الإفصاح المالي والمساءلة.

4.توعية الجمهور:

– تنظم الحكومة القطرية حملات توعوية تهدف إلى تعريف المواطنين والمقيمين بمخاطر الفساد وآثاره السلبية على المجتمع والاقتصاد.

5. وضع سياسات وطنية متكاملة:

– تلتزم الدول بوضع سياسات منسقة لمكافحة الفساد، تأخذ في الاعتبار سيادة القانون، ومشاركة المجتمع، وإدارة الموارد العامة بشفافية.

6. تنفيذ تدابير وقائية:

– اعتماد ممارسات فعالة للحد من الفساد قبل حدوثه، مثل تعزيز آليات الرقابة المالية والمساءلة.

7. التقييم المستمر للتشريعات والتدابير:

– مراجعة دورية للقوانين والإجراءات الوطنية لمكافحة الفساد لتحديثها وفق المستجدات.

8. التعاون الدولي لمكافحة الفساد:

– التركيز على الشراكة مع المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة في مكافحة الفساد، مثل الأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي (FATF).

9. التعاون الدولي: تولي دولة قطر أهمية كبيرة للتعاون الدولي في مكافحة الفساد، إدراكًا منها لأن الفساد ظاهرة عابرة للحدود تتطلب جهودًا جماعية لمواجهتها. ومن هذا المنطلق، تعتمد قطر على الشراكة والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية لتعزيز تدابير النزاهة والشفافية.

أ. الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد:

ب. الشراكة مع المنظمات الدولية والإقليمية (القحومي، 2022، ص12):

ج. مبادرات قطر لتعزيز التعاون الدولي

المبحث الثاني: التنسيق الدولي في مكافحة الفساد:

يُعد الفساد من التحديات العالمية التي تؤثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي والتنمية المستدامة، مما يستدعي جهودًا منسقة على المستوى الدولي لمكافحته بفعالية، ويشمل التنسيق الدولي في مكافحة الفساد مجموعة من الآليات

والتدابير التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول، وتبادل المعلومات والخبرات، واعتماد سياسات وتشريعات موحدة تحد من الفساد عبر الحدود.

أبرز أدوات هذا التنسيق تشمل الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(UNCAC) ، التي توفر إطارًا قانونيًا شاملًا لتعزيز النزاهة والمساءلة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب المنظمات الدولية مثل منظمة الشفافية الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) ، والاتحاد الإفريقي دورًا حيويًا في دعم الدول من خلال تقديم توصيات وإرشادات لتعزيز الحوكمة الرشيدة.

كما أن التعاون في تتبع الأصول غير المشروعة واستردادها، وتعزيز الشفافية المالية، وتبادل المعلومات حول الجرائم المالية، من العوامل الرئيسية التي تساهم في تقليل فرص الفساد والحد من إفلات الفاسدين من العقاب. ويظل التنسيق الدولي ضرورة حتمية لضمان نجاح الجهود الوطنية في مكافحة الفساد، وتحقيق بيئة اقتصادية وسياسية أكثر نزاهة واستدامة.

- البنك الدولي:

يعمل البنك الدولي على تنفيذ خطة محكمة لمكافحة الفساد، ويُعتبر من أكبر الممولين في العالم؛ حيث يقدم مساعدات مالية وفنية للدول وبالأخص البلدان النامية لدمج اقتصادها في النظام الاقتصادي العالمي.

- صندوق النقد الدولي(IMF) :

على مدار الخمسين عامًا الماضية، كان صندوق النقد الدولي المؤسسة المالية الوحيدة التي لها تأثير كبير على حياة أعداد كبيرة من الناس. تأسس هذا الصندوق عند نهاية الحرب العالمية الثانية، وسعت سلطته لتشمل أقصى العالم، حيث وصل عدد أعضائه اليوم إلى 188 دولة منتشرة على القارات الخمس.

منظمة الشفافية:

منظمة الشفافية الدولية هي حركة عالمية مكرسة لمحاربة الفساد. وُلدت هذه المنظمة من مجتمع مدني عالمي بعد التحول الكبير في النظام الدولي عقب الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشرقي. يرأس هذه الحركة شخصيات مختلفة من رجال الأعمال والأكاديميين وغيرهم، ورغم اختلافهم، اتفقوا على أن الفساد يعتبر عقبة كبيرة تحول دون تحقيق التعاون الدولي في مجالات متعددة، وضرورة اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة هذه المشكلة والقضاء عليها، وتقع هذه المنظمة غير الحكومية في مدينة برلين (العبيدلي، 2010، ص12):

مبادئ منظمة الشفافية الدولية:

1. تعتبر الفساد علة عالمية تتجاوز الأنظمة الوطنية.

2. تركز على المساءلة والمشاركة والديمقراطية على المستوى المحلي.

3. تدرك أن للفساد دوافع علمية ومادية ومعنوية وأخلاقية.

إنجازات منظمة الشفافية الدولية:

1. تغيير موقف البنك الدولي لدعم مكافحة الفساد بعد اتهام رئيسه جيمس ولفنسون بالفساد.

2. الضغط على منظمة (OCED) لتنزيل الإعفاءات الضريبية عن الرشاوى.

3. منع الاعانة لمنظمات تصدر اتفاقيات رشوة الموظفين الأجانب.

المنظمة العالمية للبرلمانيين"GOPAC:

تم تأسيس المنظمة العالمية للبرلمانيين " "GOPACفي مؤتمر برلماني دولي في كندا في أكتوبر 2002. تهدف GOPAC إلى تعزيز المساءلة والنزاهة والشفافية. انضم إليها أكثر من 250 برلمانياً من 72 دولة مختلفة، حيث تعمل على التنسيق العالمي، في حين تسعى الشبكات الإقليمية لتعزيز قدرات البرلمانيين في مواجهة الفساد (خالد، 2023، ص12):

أهداف المنظمة:

1. وضع دليل للبرلمانيين حول كيفية مكافحة الفساد.

2. توفير مواد تدريبية حول الموازنة والرقابة المالية.

3. إنشاء مدونة سلوك للبرلمانيين لقياس دورهم الرقابي.

إعلان فيينا:

تم صدور إعلان فيينا عام 2000 الذي يتضمن تصريحًا واضحًا بضرورة محاربة الفساد. جاء هذا التصريح في الفقرة الخامسة عشرة من الإعلان، وجاء نصه كالتالي:

باتخاذ تدابير دولية مشددة لمكافحة الفساد، تستند إلى إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية، والمدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين والاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة والتوصيات والمواجهات المعتمدة في المحافل الإقليمية والدولية، ونشدد على أن هناك حاجة ماسة إلى وضع صك قانوني دولي فعّال لمكافحة الفساد؛ حيث اعتبر هذا الإعلان أن الفساد يمثل مشكلة القرن الحادي والعشرين، وتعكس هذه العبارة التزام المجتمع الدولي بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في جميع الأنظمة العاملة على المستوى الدولي، وتحث على اتخاذ إجراءات فعالة على المستوى العالمي لمحاربة الفساد وتأكيد الحاجة الملحة لوضع قوانين دولية صارمة لهذا الغرض.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC):

هي أول صك مكافحة فساد دولي ملزم قانونا، صادرة في ديسمبر 2003. تضم الاتفاقية 71 مادة مقسمة إلى ثمانية فصول. الفصول الأربعة الأولى تهدف إلى منع الفساد، تجريم بعض التصرفات، تعزيز إنفاذ القانون، وتوفير آليات لاسترداد الموجودات والمساعدة التقنية.

في الفصل الخامس، يتم التركيز على استرداد الموجودات بمساعدة الدول الأطراف. الفصل السادس يتناول المساعدات التقنية وتبادل المعلومات. يتحدث الفصل السابع عن مؤتمر الدول الأطراف لتعزيز التعاون وتنفيذ الاتفاقية. الفصل الثامن يشمل أحكام تنفيذ الاتفاقية وتسوية المنازعات.

أبرز بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003(ميلودي، نوالي، 2024، ص11):

التدابير الوقائية: تشجع الاتفاقية الدول على تبني سياسات فعالة لمنع الفساد، مثل تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاعين العام والخاص.

التجريم وإنفاذ القانون: تتطلب الاتفاقية من الدول الأطراف تجريم مجموعة واسعة من جرائم الفساد، بما في ذلك الرشوة والاختلاس وإساءة استغلال الوظيفة.

التعاون الدولي: تفرض الاتفاقية التزامًا على الدول بالتعاون فيما بينها في مجالات تسليم المجرمين، وتبادل المعلومات، وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة.

اللجنة التنفيذية للرقابة المصرفية (BASIL COMMITTEE):

تعمل على وضع معايير دولية موحدة لرقابة البنوك بهدف تعزيز سلامة النظام المصرفي والحد من جرائم الفساد المالية. يعد تبني هذه المعايير الأساسية ضرورياً لتعزيز الأداء المصرفي السليم وضمان سلامة المراكز المالية للبنوك، تركز اللجنة على وضع قواعد رقابية عالية المستوى وتعمل على تطوير نظم رقابية فعالة وتشجيع المشاركة الحكومية لضمان انضباط السوق ودرجة انفتاحها. (حبحب، 2021، ص14).

سابعا: مجموعة العمل المالي (FATF):

أصدر قرار بتشكيل لجنة مستقلة يطلق عليها لجنة العمل للإجراءات المالية المتعلقة بغسيل الأموال في باريس 1989، تحديدا في مؤتمر قمة الدول الصناعية، للحد من انتشار جريمة غسيل الأموال التي تعد صورة من صور الفساد العابر للحدود، وقد أصدرت هذه اللجنة عدة توصيات لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال، وقامت بتشكيل ثلاث لجان فرعية تتعلق بالنواحي القانونية والجوانب الفنية والمالية والتعاون الدولي. (الأنصاري، 2018، ص13).

كما أنها تتطرق إلى نقطة تعزيز الأنظمة القانونية المحلية لمواجهة عمليات غسيل الأموال فحرصت اللجنة التنفيذية في توصياتها الأربعين على اتخاذ الإجراءات اللازمة لسن التشريعات وتجريم جميع الأفعال التي لها صلة بالمخدرات كما

CC BY

أنها حرصت على أن يتم اتخاذ إجراءات المصادرة، وأن يتم فرض العقوبات بشكل فوري وملائم. (معروف، 2024، ص 15).

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

اقتناعاً من الدول العربية بأن الفساد ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال ذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية، وإذ تضع في اعتبارها أن التصدي للفساد لا يقتصر دوره على السلطات الرسمية للدولة وإنما يشمل أيضاً الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي أن تؤدي دوراً فعالاً في هذا المجال، وتتمثل مبادئ الاتفاقية (محمد، 2024، ص12):

1. الفساد ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال.

2. آثار سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية.

3. دور السلطات الرسمية والأفراد ومؤسسات المجتمع المدني.

اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية لعام 1997:

- تم اعتمادها في 21 نوفمبر 1997 وتحتوي على حوالي 17 مادة.
- تركز الاتفاقية على تعزيز المساعدة القانونية المتبادلة وتدعيم إجراءات تسليم المجرمين.
- تلزم الدول الأطراف بتسمية السلطات الوطنية المختصة في تنفيذ إجراءات التعاون (شوقي، 2018، ص12).

2. اتفاقية مجلس أوروبا للقانون الجنائي بشأن الفساد لعام 1999:

- تم اعتمادها من قبل مجلس أوروبا في 27 يناير 1999 في مدينة ستراسبورغ وتحتوي على حوالي 42 مادة.
- تنظم هذه الاتفاقية موضوعات التعاون الدولي بما في ذلك المساعدة المتبادلة وتسليم المجرمين.

اتفاقية مجلس أوروبا للقانون المدني بشأن الفساد لعام 1999:

تتمثل اتفاقية مجلس أوروبا للقانون المدني بشأن الفساد لعام 1999 وهي كالآتي (حمد، 2020، ص12):

- اعتمادها: 4 نوفمبر 1999 في ستراسبورغ.
- عدد المواد: 23 مادة.
- الهدف: تنظيم الإجراءات المدنية لمكافحة الفساد وتعزيز التعاون الدولي بين الدول الأعضاء.

أبرز بنودها:

1. التعاون الدولي (المادة 13):

2. تعزيز الإجراءات المدنية:

3. الاتساق مع القوانين الدولية:

الفصل الثالث: التحديات المؤسسية والثقافية في تطبيق الحوكمة الرشيدة في قطر

تمهيد:

في ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم، صارت الحوكمة الرشيدة ليست مجرد خيار، بل ضرورة حتمية لضمان الشفافية، والمساءلة، والكفاءة في إدارة المؤسسات، وفي قطر، ومع رؤية "قطر الوطنية 2030"، التي تهدف لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة (فهمي، هاشم، 2024، ص11).

المبحث الأول: التحديات المؤسسية والثقافية في قطر:

تشهد دولة قطر تحولات كبيرة في إطار سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز مكانتها على الساحة العالمية، مستندة في ذلك إلى رؤية قطر الوطنية 2030 التي تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، وتطوير بنية مؤسسية متقدمة تدعم مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة ومع هذا التوجه الطموح، تبرز عدة تحديات مؤسسية وثقافية تعيق التطبيق الأمثل للحوكمة الرشيدة وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

وتتمثل التحديات المؤسسية في الحاجة إلى تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية بما يتماشى مع المعايير الدولية، إلى جانب ضرورة تحسين كفاءة المؤسسات في تبني ثقافة الحوكمة ليس كإجراء شكلي بل كقيمة جوهرية تدعم استدامة الأداء المؤسسي. أما التحديات الثقافية، فتكمن في المواءمة بين الموروث الثقافي القطري — الذي يتميز بقوة الروابط الاجتماعية والعادات القبلية والتقاليد العريقة — ومتطلبات العمل المؤسسي الحديث القائم على النزاهة، والمساواة، والموضوعية. (Ahmed, 2018, p19).

التحديات المؤسسية في تطبيق الحوكمة الرشيدة في قطر:

تتمثل التحديات المؤسسية في تطبيق الحوكمة الرشيدة في قطر في الآتي (Al-Thani, 2017, p17**):**

1. تداخل الاختصاصات بين الجهات المختلفة

2. ضعف التنسيق المؤسسي

3. البيروقراطية والروتين الإداري

4. الحاجة إلى تطوير القدرات المؤسسية

5. التحديات التقنية والتحول الرقمي

6. الاعتماد الزائد على النفط والغاز كمصدر دخل رئيسي

التحديات الثقافية في قطر:

"لا شك أن للثقافة دورًا محوريًا في نجاح المنظمات، وقد تجلّى هذا الدور بوضوح في التجربة اليابانية خلال سبعينات القرن الماضي، حين تفوقت الشركات اليابانية على نظيراتها الغربية، وكان السر يكمن في تميز الثقافة اليابانية التي انعكست على بيئة العمل والإدارة، وعلى خطى هذه التجارب الناجحة، برزت الثقافة القطرية كعامل رئيسي في دفع عجلة التنمية وتعزيز مبادئ الحوكمة الفعالة في بيئات العمل المحلية. فالتحولات التي شهدها المجتمع القطري، بما فيها من تطور ثقافي مستمر، أضافت أنماطًا سلوكية متجددة أثرت بشكل مباشر في ممارسات الإدارة والحوكمة (محمد، سلامة، 2022، ص12).

إن التحديات الثقافية في قطر، مثل التمسك بالتقاليد والعلاقات الشخصية، تشكل عائقًا أمام التكيف مع المعايير الدولية للحوكمة الرشيدة، التي تتطلب مستويات عالية من الشفافية والمساءلة العلنية. فعلى سبيل المثال، قد يُنظر إلى المطالبة بالإفصاح العام عن المعلومات أو محاسبة الأفراد على أنها تهديد للروابط الاجتماعية التقليدية، مما يؤدي إلى مقاومة تبني هذه المعايير. هذا التعارض بين القيم المحلية والمتطلبات الدولية قد يحد من قدرة المؤسسات القطرية على تطبيق سياسات الحوكمة بفعالية تامة، وبالتالي يؤثر على مستوى التعاون مع المنظمات الدولية التي تعتمد على الالتزام الصارم بهذه المبادئ.

مبادئ الحوكمة الرشيدة:

تتمثل مبادئ الحوكمة الرشيدة (ابن عيسى، وآخرون، 2017، ص12):

1. الشفافية
2. حماية حقوق المساهمين والمعاملة العادلة لأصحاب الحقوق
3. المساءلة
4. المسؤولية
5. الوضوح
6. الاستقلالية
7. العدالة

تتمثل التحديات الثقافية في قطر كالآتي (فصيل وآخرون، 2024، ص12):

1. الثقافة التقليدية والمحافظة

2. الخوف من التغيير والمخاطرة

3. ثقافة الهرمية والطاعة

4. ضعف ثقافة المساءلة والشفافية

5. التنوع الثقافي في سوق العمل

6. ثقافة الاعتماد على الحكومة (المجتمع الريعي)

غياب المحددات الداخلية:

– المفروض يكون فيه قواعد واضحة توزع الصلاحيات وتحدد كيفية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

– لما تغيب هذي المحددات، يصير فيه تصادم بالأفكار وتضارب في القرارات، وكأن الفريق الواحد كل شخص فيه يلعب في ملعب مختلف.

غياب المحددات الخارجية:

– القوانين التي تنظم الاستثمار والبيئة الاقتصادية العامة تلعب دور كبير.

– ضعف الرقابة على الأسواق أو المؤسسات ذاتية التنظيم يؤدي إلى خلل في سير العمل ويبعد المؤسسات عن تطبيق الحوكمة بأفضل صورة.

المبحث الثاني: التكيف المحلي مع المعايير الدولية:

في ظل تسارع العولمة وتزايد التشابك بين الاقتصادات العالمية، أصبحت الدول مطالبة بتبني معايير دولية في مختلف مجالات الإدارة والحوكمة لضمان تنافسيتها وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية ودولة قطر، التي تسعى إلى تعزيز مكانتها كمركز اقتصادي ومالي عالمي، تدرك أهمية التكيف مع المعايير الدولية وفق رؤيتها الوطنية وخططها الاستراتيجية. ويأتي هذا التكيف ليس فقط استجابة للمتطلبات العالمية، بل خطوة مدروسة تحقق التوازن بين الأصالة الثقافية والقيم المجتمعية والالتزام بأفضل الممارسات العالمية (Song, 2021, p12.):

تسعى دولة قطر، في إطار رؤيتها الوطنية وتطلعاتها التنموية، إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة من خلال مواءمة المعايير الدولية مع الخصوصيات المحلية الثقافية والاجتماعية. ويتطلب هذا التكيف توازناً دقيقاً بين الالتزام بالمبادئ العالمية للحوكمة — كالمساءلة، والشفافية، والاستقلالية، والمساواة — وبين احترام الموروث الثقافي والقيمي المستند إلى الشريعة الإسلامية والعادات القطرية الراسخة.

ويُعد هذا التكيف تحديًا متعدد الأبعاد، إذ تواجه المؤسسات القطرية مجموعة من التحديات المؤسسية والثقافية، من أبرزها:

1. الفجوة في البنية التشريعية والتنظيمية:

رغم وجود أطر قانونية متقدمة، إلا أن بعض النصوص لا تزال بحاجة إلى التحديث لمواكبة أفضل المعايير الدولية. كما أن فعالية تطبيق القوانين تعتمد بشكل كبير على وضوحها وسهولة تنفيذها، وعلى قدرة الجهات الرقابية على المتابعة والتقييم المستمر.

2. التحول الثقافي داخل المؤسسات:

تمثل الثقافة المؤسسية القائمة على العلاقات الشخصية والتراتبية تحديًا أمام تطبيق مبادئ مثل المساءلة والشفافية، حيث يُنظر أحيانًا إلى الرقابة أو المحاسبة كنوع من التشكيك، لا كأداة تطويرية. ويتطلب ذلك تعزيز ثقافة مؤسسية جديدة قائمة على الأداء، وتقديم مصلحة المؤسسة على المصالح الفردية.

مقارنة بين استراتيجيات قطر والتجارب الدولية.

استراتيجيات قطر في مكافحة:

1.إطار مكافحة الفساد والوقاية منه والحد من آثاره في دولة قطر

في ظل التحولات التنموية المتسارعة التي شهدتها دولة قطر خلال العقد الأخير، برزت الحاجة إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة وتعزيز الحوكمة الرشيدة، كأدوات أساسية لضمان استدامة التنمية وجودة الأداء العام. ومن هذا المنطلق، اتخذت الدولة سلسلة من الإجراءات الفعالة لمكافحة الفساد والوقاية منه، إدراكاً منها لما يشكله من تهديد مباشر لمجاعة العمل الإداري والاقتصادي، ولما له من آثار سلبية على الثقة في المؤسسات العامة، وقد تمثلت هذه الجهود في (القحومي، 2022، ص13):

الانخراط في الاتفاقيات الدولية والإقليمية:

في عام 2007، صادقت دولة قطر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك في إطار دعم الجهود العالمية الرامية إلى الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة والإدارة الرشيدة للشأن العام. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تمكين الدول من تبني سياسات شاملة لمكافحة الفساد بمختلف صوره، من خلال تدابير تشريعية ومؤسساتية فعّالة، كما قامت قطر بتعزيز تعاونها الإقليمي في هذا المجال من خلال التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، بموجب المرسوم الأميري رقم (37) لسنة 2012، والتي ترمي إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال الكشف عن الفساد والحد منه، إلى جانب تشجيع مشاركة المجتمع المدني والأفراد في جهود الوقاية والمكافحة.

2. إنشاء الجهات الرقابية

في إطار التزام دولة قطر بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبالاستناد إلى ما تنص عليه الاتفاقية بضرورة إنشاء هيئات وطنية تتولى مهمة الوقاية من الفساد، تم تأسيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية. وتُعد هذه الهيئة من أبرز الأجهزة الوقائية في الدولة، حيث تضطلع بدور محوري يتمثل في:

– إعداد الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية؛
– تنظيم دورات تدريبية لموظفي القطاعين العام والخاص حول التدابير الوقائية لمكافحة الفساد؛
إلى جانب ذلك، تم إنشاء ديوان المحاسبة كهيئة رقابية مستقلة تُعنى بإجراء الرقابة على مجموعة من المجالات الحيوية، بما في ذلك:

- الرقابة المالية؛
- رقابة الالتزام بالقوانين والأنظمة؛

3. الشفافية والوصول إلى المعلومات:

تماشياً مع التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة وتعزيز الحوكمة الرشيدة، أولت دولة قطر أهمية كبيرة لمبدأ الشفافية وتوفير المعلومات العامة. وفي هذا السياق، تم اعتماد سياسة البيانات المفتوحة كأداة لإتاحة المعلومات وتمكين المواطن من متابعة الأداء الحكومي والمشاركة الفعالة، وقد تُوجت هذه السياسة بإطلاق بوابة قطر للبيانات المفتوحة، التي تتيح نشر الإحصاءات والبيانات الحكومية بطريقة منظمة وشاملة، ما يعزز من الثقة بين المواطن والحكومة، ويدعم عمليات الرقابة المجتمعية على السياسات العامة. كما التزمت مختلف الجهات الحكومية بنشر بياناتها وإحصاءاتها بشكل دوري على مواقعها الرسمية، في إطار التفاعل مع متطلبات الشفافية والمسؤولية (بكار، 2023، ص12).

4. **التشريعات والمواثيق القانونية:** ضمن مساعيها لترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد، عملت دولة قطر على إصدار مجموعة من القوانين والمواثيق التي تهدف إلى تنظيم السلوك الإداري وتعزيز ثقافة المساءلة داخل المؤسسات الحكومية. ومن أبرز هذه التشريعات:

– قانون النزاهة والشفافية في المناقصات والمزايدات لعام 2015: يهدف هذا القانون إلى تنظيم الإجراءات التعاقدية بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ضمن إطار قانوني شفاف يضمن العدالة وتكافؤ الفرص، ويحد من احتمالات الفساد في العقود العامة.

وفي إطار مواصلة تطوير المنظومة القانونية، تعمل هيئة الرقابة الإدارية والشفافية على إعداد عدد من المشاريع المستقبلية، من أبرزها (المري، 2020، ص12):

– مشروع قانون مكافحة تضارب المصالح؛
– إصدار ميثاق نزاهة الموردين والمقاولين، والذي يهدف إلى ضمان شفافية العلاقة التعاقدية بين الدولة ومزودي الخدمات.

5 .دور قطر الدولي في مكافحة الفساد

لم تقتصر جهود دولة قطر في مجال مكافحة الفساد على المستوى المحلي فقط، بل امتدت لتشمل مبادرات دولية تؤكد التزامها بمسؤوليتها تجاه المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، أطلق حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، "جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد."

CC BY

تبدو "جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني للتميز في مكافحة الفساد" مبادرة مهمة لتشجيع وتكريم الجهود المبذولة في مجال مكافحة الفساد. الهدف من هذه الجائزة يتمثل في رفع الوعي بأهمية مكافحة الفساد وتعزيز تطبيق التدابير الحاسمة المحددة في "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد".

تهدف الجائزة إلى:

– تحفيز الأفراد والمؤسسات على ابتكار حلول ومبادرات فعالة لمكافحة الفساد؛
– تشجيع التبادل الدولي للخبرات والممارسات الفضلى في مجال النزاهة والحوكمة؛
– تسليط الضوء على الجهود المتميزة في البلدان التي تعاني من تفشي الفساد، ومكافأتها لدورها الريادي في مواجهته.
وقد ساهمت هذه الجهود في تحقيق نتائج إيجابية لدولة قطر على صعيد مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، حيث سجلت قطر معدلات مرتفعة خلال العقد الأخير، مما يعكس فعالية السياسات الوطنية المعتمدة.

المبحث الرابع: تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد والدروس المستفادة:

أولاً: استراتيجية سنغافورة في مكافحة الفساد

عانت سنغافورة خلال الحقبة الاستعمارية البريطانية وحتى مرحلة الاستقلال من انتشار واسع للفساد في مختلف القطاعات، في ظل غياب جهود فعالة وجادة للتصدي لهذه الظاهرة. ويُعزى تفشي الفساد في تلك الفترة إلى عدة عوامل، من أبرزها ضعف الإطار القانوني، حيث كانت القوانين غير كافية لضبط الجرائم المتعلقة بالفساد، وكانت الصلاحيات الممنوحة للجهات المختصة محدودة، مما أعاق قدرتها على أداء مهامها بكفاءة. كما شكّل جمع الأدلة تحدياً كبيراً نتيجة لثغرات قانونية، بالإضافة إلى تدني مستويات الدخل وغياب الوعي المجتمعي بخطورة الفساد، غير أن الوضع تغيّر بعد الاستقلال، حيث شرعت الحكومة السنغافورية في اتخاذ خطوات حاسمة لمكافحة الفساد من خلال اعتماد استراتيجية شاملة ذات بُعدين رئيسيين (برياطي، كروشة، 2024، ص12):

1. الحد من فرص الفساد: عبر تعزيز التشريعات الخاصة بمكافحة الكسب غير المشروع، وتشديد العقوبات على السلوكيات الفاسدة.

2. تقليل دوافع الفساد: من خلال تحسين الرواتب وظروف العمل في القطاع العام، ما خفّف من إغراءات استغلال السلطة.

وقد استندت هذه الاستراتيجية إلى أربع ركائز أساسية، انطلاقاً من إرادة سياسية قوية، تمثلت في:

– إنشاء هيئة مستقلة وفعالة لمكافحة الفساد.

– إصدار قوانين صارمة وفعّالة لمكافحة الفساد.

كما طبّقت سنغافورة سياسة شاملة لمحاربة الفساد، شملت جميع القطاعات، مع الاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التحول إلى الحكومة الإلكترونية لتقليص التعاملات المباشرة والحد من فرص الرشوة.

وشملت الإجراءات أيضاً:

– وضع معايير واضحة للسلوك المهني في القطاعين العام والخاص.

– تحسين جودة التعليم وتضمين مناهج توعوية حول مخاطر الفساد.

– تقييم دوري للبرامج والسياسات المعتمدة في مجال مكافحة الفساد لضمان فعاليتها.

ومن أهم الآليات التي اعتمدت عليها سنغافورة مكتب التحقيق في ممارسات الفساد (Corruption Practices Investigation Bureau)، وهو هيئة مستقلة عن الشرطة، تتولى التحقيق في قضايا الفساد في كل من القطاعين العام والخاص، كما تضطلع بمراجعة نظم العمل في المؤسسات الحكومية وإعادة هيكلتها بما يقلل من فرص التلاعب والفساد.

العوامل المساهمة في نجاح استراتيجية سنغافورة في مكافحة الفساد

يرجع النجاح الكبير الذي حققته سنغافورة في مجال مكافحة الفساد إلى توفر مجموعة من العوامل المساندة التي هيأت بيئة ملائمة لتطبيق الاستراتيجية بفعالية. من أبرز هذه العوامل (بوشرمة، بوسعيود، 2021، ص13):

– استقرار النظام السياسي ووجود ممارسات شرعية داخل الطبقة السياسية، وهو ما عزز من ثقة المواطنين في المؤسسات.

– وجود نظام ديمقراطي شفاف يكرّس مبدأ المحاسبة والمساءلة.

– ضمان مستوى معيشي لائق للمواطنين، من خلال توفير الأمن الوظيفي وتحسين الخدمات الأساسية.

– انتشار ثقافة التعاون والتماسك الاجتماعي في مجتمع قائم على التعددية العرقية والاحترام المتبادل.

– اعتماد نظام أجور محفّز يتناسب مع الأداء المهني في كل من القطاعين العام والخاص، مما قلّل من الحاجة إلى اللجوء للممارسات الفاسدة.

– الاهتمام بجودة التعليم من حيث المحتوى والأساليب، ما ساهم في نشر الوعي وتعزيز قيم النزاهة.

1. موقع سنغافورة وفق مؤشرات الفساد

نتيجة لهذه الجهود، تمكنت سنغافورة من تحقيق تقدم ملموس في تقليص مستويات الفساد، وقد تجلى ذلك في ترتيبها المتقدم على المستوى العالمي في عدد من المؤشرات الدولية (قراوي، 2020، ص13):

أ. مؤشر مدركات الفساد

يُصدر مؤشر مدركات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية، ويُعنى بقياس درجة إدراك السياسيين والمسؤولين لوجود الفساد في القطاع العام، على مقياس من 0 (الأكثر فساداً) إلى 100 (الأكثر نزاهة).

ب. مؤشر الحوكمة العالمية

يُصدر مؤشر الحوكمة العالمية عن البنك الدولي، ويُعد من بين أهم المؤشرات التي تقيس جودة الحُكم والإدارة في الدول. يستند المؤشر إلى ستة أبعاد رئيسية للحوكمة:

1. حرية التعبير والمساءلة
2. الاستقرار السياسي وغياب العنف
3. فعالية الحكومة
4. جودة الإطار التنظيمي
5. سيادة القانون
6. ضبط الفساد

تتراوح نتائج المؤشر بين –2.5 (الأداء الأضعف) و+2.5 (الأداء الأقوى)، حيث تشير القيم المرتفعة إلى مستوى عالٍ من الحوكمة الرشيدة، من خلال النتائج المتوفرة في مختلف الأبعاد الفرعية لهذا المؤشر، نلاحظ أن سنغافورة سجلت أداءً ممتازًا، إذ جاءت نقاطها على النحو الآتي (عبد القادر، 2016، ص13):

- فعالية الحكومة: +2.24
- جودة التنظيم: +2.14
- ضبط الفساد: +2.12
- سيادة القانون: +1.83
- الاستقرار السياسي: +1.43

تُظهر هذه النتائج أن سنغافورة تُصنّف ضمن الدول الرائدة عالميًا في مجالات الحوكمة والإدارة، ما يعكس وجود إرادة سياسية واضحة وفعالية مؤسساتية عالية في تنفيذ الاستراتيجيات العامة، وعلى رأسها استراتيجية مكافحة الفساد. إن هذا الأداء الإيجابي في مختلف الأبعاد يشير إلى نجاح سنغافورة في بناء نموذج حوكمة قائم على الشفافية والمساءلة والكفاءة، مما مكنها من السيطرة على الفساد وتقليصه إلى مستويات دنيا، مقارنة بالعديد من الدول الأخرى.

الدروس المستفادة من تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد:

تشكل تجربة سنغافورة نموذجاً يُحتذى به في مجال مكافحة الفساد، ويمكن استخلاص مجموعة من الدروس والعِبر الأساسية التي يمكن أن تستفيد منها الدول الساعية إلى بناء أنظمة شفافة وفعالة (لعفيفي، بن الشيخ، توفيق، 2018، ص17):

أولاً: الإرادة السياسية الصادقة والحاسمة هي الركيزة الأساسية لأي سياسة ناجحة لمكافحة الفساد، حيث إن القيادة السياسية في سنغافورة لم تكتف بإعلان النوايا، بل عملت على إنشاء مؤسسات قوية ومتكاملة لمواجهة هذه الظاهرة بشكل فعلي وواقعي.

ثانياً: ضرورة تطبيق القوانين بشكل حيادي ومن دون استثناءات، إذ إن استخدام مكافحة الفساد كأداة لتصفية الخصوم السياسيين يفرغها من مضمونها، ويقوّض الثقة في مؤسسات الدولة.

ثالثاً: شمولية القوانين والإجراءات، حيث ينبغي أن تشمل كل من يثبت تورطه في ممارسات فاسدة، بغض النظر عن منصبه أو مكانته الاجتماعية أو السياسية، بما يعزز مبدأ المساواة أمام القانون.

رابعاً: أهمية اعتماد سياسات شاملة ومتكاملة بدل السياسات الجزئية أو التدريجية، لأن الفساد ظاهرة معقدة ومتداخلة، ولا يمكن مواجهتها إلا من خلال رؤية استراتيجية واضحة تشمل جميع الجوانب: الوقاية، الردع، التوعية، والتحفيز.

خامساً: ضرورة المراجعة المستمرة للسياسات والقوانين والإجراءات المعتمدة، بما يضمن تحديثها وفق التحولات والتحديات الجديدة، ويُعزز قدرتها على التكيف والفعالية في مواجهة مظاهر الفساد المستجدة.

الخاتمة:

تشير الجهود المبذولة في قطر لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد إلى التزام واضح برفع مستوى النزاهة في المؤسسات العامة والخاصة، مع تركيز خاص على تطوير دور هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، ورغم الإنجازات التي حققتها الدولة في هذا المجال، فإن منح الهيئة صلاحيات أوسع سيسهم في تعزيز قدرتها على تنفيذ سياسات مكافحة الفساد بفعالية أكبر، مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني والاستقرار المؤسساتي، حيث يعد تعزيز الشفافية ليس مجرد إجراء تنظيمي، بل ركيزة أساسية لبناء ثقة المواطن، وتوفير بيئة أعمال تنافسية، وضمان استدامة التنمية وفق رؤية قطر الوطنية 2030.

النتائج:

1. نجحت سنغافورة في بناء نموذج صارم وفعال في مكافحة الفساد، حيث تعتمد على سياسات قانونية قوية وإجراءات رقابية محكمة تحول دون استغلال النفوذ بأي شكل من الأشكال.
2. قطر حققت تقدمًا كبيرًا في مكافحة الفساد، لكنها بحاجة إلى توسيع صلاحيات هيئة الرقابة الإدارية والشفافية لضمان قدرتها على التحقيق الشامل في جميع القضايا المالية والإدارية.
3. تعتمد سنغافورة على نهج الردع المباشر عبر العقوبات المشددة التي تشمل الأحكام القضائية الصارمة ضد المسؤولين الفاسدين، مما يجعل تكلفة الفساد مرتفعة جدًا مقارنةً بدول أخرى.
4. سنغافورة تفرض الإفصاح المالي الإجباري للمسؤولين بحيث يكون هناك رقابة شفافة على ممتلكاتهم، في حين أن قطر لا تزال بحاجة إلى تطوير سياسات أكثر صرامة في هذا المجال لضمان النزاهة المالية الكاملة.

5. الرقمنة في سنغافورة لعبت دورًا محوريًا في تقليل الفساد الإداري، حيث تعتمد على نظام حكومي إلكتروني بالكامل يقلل من فرص الرشوة والتلاعب، بينما تحتاج قطر إلى إكمال التحول الرقمي لضمان رقابة إلكترونية مستمرة على العمليات الإدارية.
6. تتبنى قطر نهجًا دوليًا نشطًا في مكافحة الفساد، حيث تستضيف مركز حكم القانون ومكافحة الفساد وتشارك في اتفاقيات دولية، لكنها بحاجة إلى تعزيز التعاون مع الجهات الدولية المختصة لضمان تبادل أفضل للمعلومات والممارسات.
7. التعليم والتوعية في سنغافورة لهما دور كبير في بناء ثقافة مكافحة الفساد، حيث يتم غرس مبادئ النزاهة منذ مراحل التعليم المبكرة، وهو ما يمكن لقطر الاستفادة منه عبر إدراج برامج تعليمية خاصة بمكافحة الفساد في المناهج الوطنية.
8. تعتمد سنغافورة على مكتب تحقيق مستقل في ممارسات الفساد يتمتع باستقلالية مطلقة، بينما تعتمد قطر على هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، التي تحتاج إلى مزيد من الاستقلالية القانونية والتنفيذية لضمان فاعليتها الكاملة.

التوصيات:

1. توسيع صلاحيات هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بحيث تصبح لها استقلالية قانونية كاملة، مما يتيح لها متابعة جميع القضايا المتعلقة بالفساد دون تدخل سياسي أو إداري، مع منحها صلاحية التحقيق المباشر في المؤسسات الحكومية والخاصة.
2. تعزيز الشفافية المالية للمسؤولين عبر فرض قوانين تفرض الإفصاح الإجباري عن الذمة المالية لجميع المسؤولين الحكوميين، بحيث يتم تحديث التقارير المالية سنويًا، وإتاحتها للجهات الرقابية لمراجعتها وتدقيقها للتأكد من عدم وجود تضارب مصالح أو استغلال للنفوذ.
3. إطلاق منصة رقمية لمراقبة العمليات الحكومية بحيث تكون جميع العقود والمشتريات الحكومية موثقة إلكترونيًا، مما يحد من فرص الفساد الإداري والتلاعب المالي، مع وضع آلية للتحقق من تنفيذ هذه العمليات وفقًا للمعايير القانونية والمالية.
4. إدراج برامج توعية مجتمعية حول مخاطر الفساد بحيث يتم تنفيذ حملات إعلامية في وسائل الإعلام المختلفة والمدارس والجامعات، لتعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة بين أفراد المجتمع، مع التركيز على دور المواطن في مكافحة الفساد من خلال الإبلاغ عن أي تجاوزات.
5. تطوير آليات الإبلاغ عن الفساد عبر إنشاء نظام متكامل يتيح للمواطنين تقديم بلاغات حول أي ممارسات مشبوهة أو حالات فساد، مع ضمان حماية المبلغين من أي إجراءات انتقامية، إضافة إلى توفير مكافآت لمن يساعد في كشف عمليات فساد كبيرة.
6. تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفساد من خلال توقيع اتفاقيات جديدة مع الدول التي تمتلك أنظمة صارمة في مكافحة الفساد، مثل سنغافورة، بهدف تبادل الخبرات والمعرفة حول أفضل الممارسات في التحقيقات المالية والرقابة الإدارية.
7. تطوير التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد عبر تعديل القوانين بحيث تشمل جميع الأشكال الحديثة للفساد، مثل التلاعب بالعقود الحكومية، والفساد الإلكتروني، مع وضع عقوبات أكثر صرامة لضمان الردع الكامل.

قائمة المراجع:

1. ابن عيسى، ليلى. وآخرون. (2017). حوكمة الجامعات بين المتطلبات والمعوقات. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 3 (8)، 44 – 77.
2. أبو زيد، سارة عبد الفتاح خالد. (2016). الحوكمة الرشيدة: الأهمية والأبعاد والمؤشرات المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية – دراسات وبحوث تطبيقية 3 مج 2 531 – 547.
3. الأنصاري، ريم علي. (2018). "التجربة الوطنية في محاربة الفساد دراسة تحليلية ليهود دولة قطر في مكافحة الفساد وفقا للماعيير الدولية. "المجلة الدولية للقانون مج 7, 2,3، 252 – 271.

القوانين:

4. بابوري، سامية. بوريش، رياض. (2018). الإصلاح السياسي والحوكمة الرشيدة دراسة في العلاقة والمضامين دفاتر السياسة والقانون، (19)، 281 – 286.
5. برياطي، حسين. كروشة، إيمان. (2024). استراتيجية محاربة الفساد: تجربة سنغافورة. مجلة الاستراتيجية والتنمية مج 14 ع1، 48 – 62.
6. بكار، جمال. (2023). دور هياكل الحوكمة ومكافحة الفساد في شركات المساهمة العامة المملوكة للخواص وفقا للقانون القطري. "المجلة الدولية للقانون، 12 (1)،199 – 228.
7. بوشرمة، عبد الحميد. بوسعيود، سارة. (2021). الأنموذج السنغافوري في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه دراسة تحليلية من 2020–2010، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 5 (3).
8. تهامي، دعاء محمود محمد عبد الفتاح. (2024). دور قيادات التعليم الابتدائي بمحافظة السويس تجاه تطبيق مدخل الحوكمة الرشيدة بمدارسه: دراسة نظرية تحليلية. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية، (21)، 1 – 30.
9. جاد الله، محمد عرفات عبد الواحد. (2013). الحوكمة الرشيدة كمؤشر لزيادة فاعلية المؤسسات الأهلية: دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية. الخدمة الاجتماعية وتطوير العشوائيات، ج 8، حلوان كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 3079 – 3216.
10. حبحب، محمد. (2021). آليات التعاون الدولي لمواجهة جرائم الفساد في ظل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، المجلد 2 ، العدد 9 .
11. الحسين، عمر محجوب محمد. (2024). أثر جودة التدقيق الداخلي في محاربة الفساد في القطاع العام القطري. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية مج 78، 61 – 79.
12. الطيب، إبراهيم. (2017). القيادة وتطبيقها للحكم الرشيد المعاصر في مكافحة الفساد الإداري. ورقة بحثية، مقدمة في مؤتمر نحو الحوكمة الرشيدة في ضوء مقاصد الشريعة في السياسة والإدارة من خلال الوسطية في الجامعة العالمية الاسلامية.

13. عبد الرحمن، أحمد صلاح. (2019). الحوكمة الرشيدة النشأة الأهمية. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية – دراسات وبحوث تطبيقية 10 مج 1، 245 – 255.
14. عبد القادر، شارف. (2016). واقع النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 7 (2).
15. العبيدلي، خالد محمد الخميس. (2010). جهود دولة قطر في مجال مكافحة الفساد المؤتمر السنوي العام: نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، القاهرة المنظمة العربية للتنمية الادارية و وزارة التنمية الادارية ، مصر و منظمة الشفافية الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمة العربية لمكافحة الفساد.
16. العبيدلي، خالد محمد الخميس. (2010). جهود دولة قطر في مجال مكافحة الفساد المؤتمر السنوي العام: نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، القاهرة المنظمة العربية للتنمية الادارية ووزارة التنمية الادارية مصر ومنظمة الشفافية الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمة العربية لمكافحة الفساد.
17. العنزي، سلامة مطيران علي. (2021). الحوكمة الرشيدة وأثرها على موثوقية المعلومات المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
18. فهمي، هايدي علي. هاشم، هبة يوسف. (2024). الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية: الفرص والتحديات (دراسة حالة للتجربة المصرية خلال الفترة 2002–2022). المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر, 3(2), 12–41.
19. فيصل، محمد عبد الله الأنصاري. وآخرون. (2024). دور الثقافة القطرية في تطبيق الحوكمة في المؤسسات. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، (43) , 120–142.

20. Ahmed, F. B. J. (2018). Challenges of the knowledge society: Exploring the case of Qatar. Global Economic Observer, 6(1), 39-54.
21. Ali, M. (2015). Governance and Good Governance: A Conceptual Perspective. Dialogue (Pakistan), 10(1).
22. Al-Thani, M. (2017). The rise of Qatar as a soft power and the challenges. (c2017) (Doctoral dissertation, Lebanese American University).